وقيل انه اسماء الله تعالى فيكون الم ذلك الكتاب بمعنى منزل ذلك الكتاب او بمعنى
انا الله ويكون ذلك الكتاب استئنافا ويلائمه قوله تعالى الم الله بجعل الم مبتدأ والله
خبرا كما كان يؤيد كونها اسما للقرآن الم ذلك الكتاب قوله ولعله اراد بالمنزل لها والاولى
انه اراد عالمها لانه مخصوص بعلمه كما سيجيء او لانه المخصوص لنا منه الا الاتصاف لانه العالم
دون غيره قوله وقيل الالف من اقصى الحلق اي من لطائف تسمية بعض السور باسم الم حتى
يتم ان يكون اول كلام واوسطه وآخره ذكر الله لكنه خلاف السوق وكان تراعي
السوق وتقول القرآن ذكر الله تعالى كما ورد افضل الذكر القرآن ولا يخفى ان هذا القول
يحصل الم ولا يجري في الجميع وكان الكلام في الامور المشتركة بين جميع الفواتح وانه يشتمل الكلام
على التنبيهين احدهما من جمع الف ولام وميم والثاني من جمع الف ولام والفاء قوله وقيل انه التنبيه بهما
سر استأثره الله تعالى بعلمه قال في القاموس استأثر بالشيء استبد به وخص به نفسه
وتوافقه الصحاح فالواجب استأثره الله بعلمه كما في بعض النسخ ويؤيد هذا الوجه انه عليه السلام
لم يفسره لليهود وتركهم وضلالهم فانه لو امكن ان يبوح به لبينهم ونجاهم من سوء
ظنهم بدينه قوله ولعلهم ارادوا انها اسرار بين الله ورسوله تاويل كلام القائل
والصحابة لدفع بعد الخطاب بما لا يفهم منه احد شيئا ولا حاجة اليه لانه يحتمل ان يكون
للتنزيل لا للافهام بل للتنبيه على اختصاص بعض الاسرار بحيله وعلى انه يترتب الحسنات
على تلاوة كلامه من غير فهم معنى ولهذا صوره صلى الله عليه وسلم في حديث حسنات
التلاوة في الم فافهم قوله فان جعلتها اسماء الله او القرآن او السور كان لها حظ من
الاعراب اي نصيب وقدر بتنكير حظا على عدم تعينه كما صرح به آنفا فهذا اشكل يشتمل
على تنوين فاعرف قوله اما الرفع على الابتداء او الخبر يريد به حيث انه خبر ليتناول الخبرية
اي الرفع بناء على انه من المعاني المقتضية للاعراب او لمعنى الرفع بناء على تقدير
المبتدا او الخبر في التاويل في الابتداء ويلائمه قوله بتقدير فعل القسم وليس لك ان تريد
بالابتداء العامل لانه يمنعه قوله او الخبر قوله او غيره كما ذكر كانه تعريض لصاحب الكشاف
حيث خص نصبه بتقدير فعل القسم مع انه سيجيء منه جواز تقدير اذكر ووجه على النصب بتقدير
فعل القسم مجازيته صاحب الكشاف بعدم استقامته في بعض هذه الفواتح من قوله
ن والقلم وقوله يس والقرآن الحكيم لانه يؤدي الى امر استكرهه علماء النحو من اجتماع
قسمين على مقسم واحد لعدم صحة جعل القرآن والقلم معطوفين على المقسم بهما لاختلافهما
في الاعراب فتجويز النصب بتقدير فعل القسم في الفواتح مطلقا ضعيف جدا قوله والحكاية

لبست

٧

باللام قوله والثاني باطل لا يخفى ان كونها القابا للسور غير ثابت بالنقل الشرعي فلم لا
يجوز ان يكون القابا لغيره كالقرآن كله قوله لم لا يجوز ان يكون مزيدة للتنبيه
والدلالة على انقطاع كلام واستئناف آخر فيه ان يكفي للتنبيه على الاستئناف بسم
الله الرحمن الرحيم والقطرب دويبة لا تستريح نهارها سعيا ولقب به محمد
بن المستنير لانه يبكر الى سيبويه فكلما فتح بابه وجده فقال ما انت الا قطرب ليلة
قوله قلت لها قفي فقالت لي قاف آخره لا انا نسينا الايجاف وجف الخيل والابل
سار سيرا مخصوصا واوجفته قوله والالف الاء الله واللام لطفه والميم
ملكه فالمعنى القرآن يشتمل على آلاء الله ولطفه وكرمه قوله وعنه ان الر وحم
ون مجموعها الرحمن لا يخفى انه ليس مجموعها الرحمن اذ لا بد من الالف الميم الا ان يكتفى
من الكتابة او يجعل ذكر اكثر الاجزاء في حكم ذكر الكل فيه انه لا يقتضي ان يكون مفرقة
اول السورة قوله حساب الجمل بضم الجيم وتشديد الميم مع فتحه وضبوه بحساب
وهو العد قوله وهاذه خطابه هذا اي خذ هذا وهذا بيان لخطابه اشارة الى القرآن
وفي القسم بالحروف التي هي بسائط القرآن الامر من التنبيه على شرفه وانه بلغ لا
من الشرف الى ان استحق بسائط كلماته لان يقسم بها قوله وان القول انها
الكشف لا لا على نحو كونها اسماء للسور بعد النقض بمقدمات دليله فهو معارضة
المناقضة ومما يدل على انها ليست باسماء السور انهم لم يسموا السور بهذه
الاسماء ومن البعد كل البعد ان يهملوا استعمال اسماء سماها الله تعالى بها سورة كتابه
ويعدلوا عنها الى اسماء آخر قوله ويؤدي الى اتحاد الاسم والمسمى وهو باطل سواء
كان المسمى مسمى بالمطابقة او التضمن لان المسمى مدلول والاسم دال ولا بد للدلالة
من طرفين وبهذا علم انه لا ينفع في دفعه ما سنذكره وانما النافع منع بطلان
اتحاد الاسم والمسمى بالذات وبيان تغاير الاعتبار وفي شرح الكشاف ان
الشبهة مبنية على تغاير الجزء والكل والالزم مغايرة الجزء لنفسه لان المغاير
للكل مغاير لكل جزء منه ويتجه عليه انه مع كمال ضعف الشبهة حينئذ لا ينفع
ما ذكره في الجواب وانما النافع ازالة ما يوجب اتحاد الجزء والكل الا ان تعالى
الكشاف ببداهة مغايرة الجزء والكل واندفاع الموجب بكونه مصادما للبداهة
الذي لا يتطرق اليه شبهة ولا يخفى ان اتحاد الاسم والمسمى كما انه باطل توجب الاخراج

Copyright © King Saud University